مصطلح "سرقة الحديث" مفهومه، وصوره، ومرتبته، وحكمه عند المحدّثين

.....

م. م. بهزاد كريم وهاب

جامعة كويه / فاكلتي التربية / قسم التربية الدينية

المقدمة

إن الحمد لله، نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلّ على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد :

فإن المصطلح علم و فن قائم بنفسه، مختلف باختلاف العلوم وتنوعها، فلكل علم اصطلاحاته التي تخصه، وطبيعة هذا البحث تندرج تحت أحد العلوم المهمة في الدراسات الإسلامية ألا وهو (علم الجرح والتعديل)، وموضوعه يتناول شرح وتحليل لإحدى المصطلحات الحديثية التي إستخدمها أئمّة الجرح والتعديل عند وصف بعض الرواة وجرحهم به ألا وهو سرقة الحديث، وقد أراد الباحث من خلال تتبعه واسقرائه لكتب علوم الحديث، وكتب المصطلح خاصة، بالإضافة الى كتب التراجم والسير عامة، وكتب الضعفاء منهم على وجه الخصوص، أن يبيّن ما هو مبهم في هذا المصطلح حيث تعددت معانيه وصوره.

ويسعى الباحث من خلال كتب الحديث وعلومه الى جمع ما تفرق وتشتت من هذا الموضوع، وصياغته بشكل مرتب من حيث مفهومه، ومعانيه، وصوره، ثمّ عبارات أئمة الجرح والتعديل لهذا المصطلح، وبيان مرتبته وحكمه، وملحق بأسماء الرواة الموصوفون بسرقة الحديث في كتاب(الكامل في الضعفاء) لابن عدي كنموذج من بين كتب التراجم التي يتناول الضعفاء على وجه الخصوص.

وممّا دفع الباحث للكتابة في هذا الموضوع وقوفه على تراجم بعض الرواة ووصفهم بسرقة الحديث، حيث تسبب وجودهم في الأسانيد بسقوط الحديث وعدم الإعتبار به، مع أنّ المتقدمين لم يخصّصوا مرتبة مستقلّة للجرح بسرقة الحديث، ولم يبيّنوا معانيه وصوره من حيث الإصطلاح، وهذا من الصعوبات التي واجهت الباحث حتى يجمع ما أُطلق حول هذا المصطلح من الأقوال والمعاني، وأيضاً من الصعوبات عدم الوقوف على من صنّف، أو كتب في هذا الموضوع بشكل مستقل إلا من أشارة بأنّه يوجد كتاب لابن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧ - ٨٤٢ هـ) بعنوان: " السراق والمتكلم فيهم من الرواة وذكر طبقاتهم وتراجمهم"وهو مخطوط[١]، ولم أجد من حقّقه أو أشار الى مكان وجوده.

وبعد الإنتهاء من مرحلة الجمع تمّ وضع خطّة مفصّلة لصياغة البحث في هذا الموضوع على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم السرقة عند أهل اللغة والفقهاء والمحدّثين

المطلب الأول: معنى السرقة في اللغة

المطلب الثاني: السرقة في إصطلاح الفقهاء

المطلب الثالث: السرقة في إصطلاح المحدثين

المبحث الثاني: صور سرقة الحديث

المطلب الأول: تركيب الأسانيد على المتون.

المطلب الثاني:الرواية من كتاب من غير إجازة أو سماع من صاحبه.

المطلب الثالث: إدعاء راو بمشاركة راوٍ في الرواية ونفي الثاني وتكذيبه له،أو إنكار الأئمة لهذا الإدعاء.

المطلب الرابع: رواية حديث عن مغمورين وإلزاقه بقوم آخرين معروفين، أو العكس.

المطلب الخامس: الوثب على أحاديث الرواة، ثمّ روايته عمّن لم يلحقهم.

المطلب السادس: قلب السند، وتغيير سياق غرابته وشهرته عن راوٍ عند روايته.

المبحث الثالث:عبارات العلماء لسرقة الحديث وبيان مرتبته وحكمه

المطلب الأول: عبارات أئمة الجرح والتعديل لسرقة الحديث

المطلب الثاني:الجرح بسرقة الحديث ومرتبته

المطلب الثالث:حكم رواية سارق الحديث

خاتمة البحث

ملحق بأسماء الرواة الموصوفون بسرقة الحديث

في كتاب (الكامل في الضعفاء) لابن عدي

المبحث الأول

مفهوم السرقة عند أهل اللغة والفقهاء والمحدّثين

المطلب الأول

معنى السرقة في اللغة

تأتي معنى السرقة في المعاجم اللغوية بعدة معاني، معظمها لها علاقة -مباشرة أو غير مباشرة- بموضوع البحث، وسوف نشير الى هذه العلاقة والربط في أثناء سرد الموضوع بمختلف فقراته.

وفيما يأتي قول المتخصصين في اللغة لمفردة "السرقة" بشتى تصريفاته.

١- قال إبن فارس:

(السين والراء والقاف) أصلٌ يدلُّ على أخْذ شيء في خفاء وسِتر. يقال سَرَقَ يَسْرق سَرِقَةً. والمسروق سَرَقٌ. واستَرَقَ السَّمع، إذا تسمَّع مختفياً.(٢)

٢- وقال الفيروز آبادي:

المُسْتَرِقُ: الناقِصُ الضَّعيفُ الخَلْقِ، والمُسْتَمِعُ مُخْتَفِياً.

ومُسْتَرِقُ العُنُقِ: قَصيرُها.

وهو يُسارِقُ النَّظَرَ إليه، أي: يَطْلُبُ غَفْلَةً لِيَنْظُرَ إليه.

وانْسَرَقَ: فَتَرَ وضَعُفَ.(٣)

٣- وقال ابن منظور:

والمُسارَقة والاسْتِراق والتَّسَرُّق: اخْتِلَاسُ النَّظَرِ وَالسَّمْعِ...

وسَرِقَت مفاصلُه وانْسَرَقتْ: ضَعُفت.(٤)

٤- وقال الزمخشري:

ومن المجاز: استرق السمع، وسارقة النظر. واسترق الكاتب بعض المحاسبات إذا لم يبرزه. وسرقنا ليلة من الشهر إذا نعموا فيها. وسرق صوته، وهو مسروق الصوت إذا بحّ صوته.(٥)

فهنا نجد أن المعنى اللغوي لكلمة السرقة ومشتقاته تدور حول هذه المعاني:

-أخْذ شيء في خفاء وسِتر.

- الناقص، الضعيف، القصير.

- التّسمع مختفياً.

- إخفاء الشيء وعدم إبرازه.

المطلب الثاني

السرقة في إصطلاح الفقهاء

إن المتتبع لتعريف الفقهاء حول معنى السرقة يجد أنّهم قد عرّفوها وقد راعوا المعنى اللغوي للسرقة رغم إختلاف مذاهبهم، وفيما يأتي ذكر بعض هذه التعاريف :

تعريف الحنفية

قالوا: بأنها أخذ مكلف نصاب القطع خفية مما لا يتسارع إليه الفساد من المال المتمول للغير من حرز لا شبهة ولا تأويل فيه.(٦)

تعريف المالكية

قالوا :بأنها أخذ مكلف حراً لا يعقل لصغره، أو مالاً محترماً لغيره نصاباً أخذه من حرزه بقصد واحد خفية لا شبهة له فيه.(٧)

تعريف الشافعية

قالوا :بأنها أخذ المال خفية ظلماً من حرز مثله بشروط.(٨)

تعريف الحنابلة

قالوا :بأنها أخذ مال محترم وإخراجه من حرز مثله لا شبهة له فيه على وجه الاختفاء.(٩)

فنجد في جميع هذه التعريفات قدراً مشتركاً بين الفقهاء في تعريفهم للسرقة وهي: أخذ الشيء من الغير خفية واستتاراً بغير حق.

المطلب الثالث

السرقة في إصطلاح المحدثين

بالنسبة لتعريف السرقة في إصطلاح المحدثين سوف أذكر تعريفين على وجه العموم، ثمّ أفصل القول في معنى " سرقة الحديث" وإطلاق أئمة الجرح والتعديل لهذا المصطلح على الرواة في المبحث الآتي، بحيث أذكر الصور والمعاني التي تندرج تحت هذا المصطلح بعد إستقراء وتتبع لإستعمال أئمة الجرح والتعدل لهذا المصطلح.

التعريف الأول:

قال السخاوي: (فلان يسرق الحديث) فإنها – كما قال الذهبي – أهون من وضعه واختلاقه في الإثم ؛ إذ سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضا من شيخ ذاك المحدث.

قلت(١٠): أو يكون الحديث عرف براو، فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته، قال: وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب ؛ فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواة.(١١)

التعريف الثاني:

قال الذهبي عند حديثه عن المقلوب: هو ما رواه الشيخُ بإسنادٍ لم يكن كذلك، فيَنقلِبُ عليه ويَنُطُّ من إسنادِ حديثٍ إلى مَتْنٍ آخَرَ بعدَه. أو: أن يَنقلِبَ عليه اسمُ راوٍ، مِثْل مُرَّة بن كعب بـ كعب بن مُرَّة، وسَعْد بن سِنان بـ سِنَان بن سَعْد. فَمَن فعَلَ ذلك خطأً، فقريب. ومَن تعمَّد ذلك وركَّبَ متناً على إسنادٍ ليس له، فهو سارقُ الحديث، وهو الذي يقال في حَقِّه: "فلانٌ يَسرِقُ الحديث".

ومِن ذلك: أن يَسْرِقَ حديثاً ما سَمِعَه، فيدَّعِي سماعَهُ مِن رجل.(١٢)

المبحث الثاني

صور سرقة الحديث

إن التعبير بمصطلح " سرقة الحديث" أو بإحدى مشتقاته من قِبل أئمة الجرح والتعديل على بعض الرواة تأتي من خلال ثبوت بعض الأوصاف، أو النعوت، أو الأفعال والممارسات الغير المقبولة من الرواة عند رواية الحديث وكتابته وأدائه؛ فلهذا نجد أنّ المتخصصين من أهل الحديث يطلقون مصطلح " يسرق الحديث" أو إحدى مشتقاته على عدّة وجوه من حال الراوي فيما يتعلّق بصورة الرواية، أو على نوع السند وتركيبه من قبل الراوي، أو على إدّعاء الراوي بمشاركته لرواية حديث بعينه – غريباً كان أو مشهوراً– ونفي الأئمّة لهذا الإدعاء وتكذيبه، وقد وجدت بعد التتبع لمسألة مصطلح" سرقة الحديث"من خلال أقوال العلماء والمتخصصين وأهل التراجم والسير أن سرقة الحديث تأتي بمعاني عدة، وله أشكال وصور وكيفيات تتعلق بعدة جوانب من حال الراوي،أو نوع السند وكيفية الرواية.

و قد رتبت هذا المبحث على ستة صور ومعاني لسرقة الحديث أو مشتقاته، وبيّنت كلاً من المعاني من خلال أقوال ائمة الحديث ووصف بعض الرواة بسرقة الحديث من خلال هذه المعاني الآتية:

المطلب الأول: تركيب الأسانيد على المتون.

المطلب الثاني:الرواية من كتاب من غير إجازة أو سماع من صاحبه.

المطلب الثالث: إدعاء راو بمشاركة راوٍ في الرواية ونفي الثاني له وتكذيبه،أو إنكار الأئمة لهذا الإدعاء.

المطلب الرابع: رواية حديث عن مغمورين وإلزاقه بقوم آخرين معروفين، أو العكس.

المطلب الخامس: الوثب على أحاديث الرواة، ثمّ روايته عمّن لم يلحقهم.

المطلب السادس: قلب السند، وتغيير سياق غرابته وشهرته عن راوٍ عند روايته.

المطلب الأول

تركيب الأسانيد[١٣] على المتون[١٤]

من المعلوم أن الحديث يتكون من: (السند، والمتن) وليس هناك متن وارد صحيح بغير سند، وقد يكون للمتن الواحد سند واحد،أوعدّة أسانيد، والسند سلسلة الرواة الناقلين للمتن من أوله الى آخره، فإذا وجد أنّ راوياً يركِّب هذه السلسلة من الرواة للمتون الثابتة يطلق عليه مصطلح (سارق الحديث، أو يسرق الحديث).

قال الحافظ الذهبي في ترجمة(محمد بن حميد الرازي):

قال أبو أحمد العسال: سمعت فضلك الرازي يقول: دخلت على محمد بن حميد وهو يركب الأسانيد على المتون.[١٥]

وقد ذكر قبل نقله لقول(فضلك الرازي) أنّه جاء عن غير واحد أن ابن حميد كان يسرق الحديث.[١٦]

ثمّ عيّن سبب وصفه بسرقة الحديث في كتابه (السير) حيث ذكر ما نقلته آنفاً و قال:

آفته هذا الفعل، وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متنا، وهذا معنى قولهم: فلان سرق الحديث.[١٧]

فصرح الحافظ الذهبي بأنّ تركيب الأسانيد للمتون يعد صورة من صور سرقة الحديث.

ووجه الربط بين السرقة وتركيب الأسانيد ؛ أنّه قد يكون هذه السلسلة من السند موجود وثابت، فيأتي الراوي فيركب سنداً مثله، أو غيره ممّا هو ثابت، ثمّ يجعلها لهذا المتن الذي عنده مع أنّ هذا المتن قد ورد من طريق وسند غير هذا السند المركب من قبل الراوي، فصورته تركيب سندٍ وجعله لمتن ثابت مع أنّ هذا المتن قد ثبت بغير هذا السند.

وعليه فإننا نستطيع القول بأنّ من وصف بأنّه يركب الأسانيد على المتون هو سارق للحديث وإن لم يطلق عليه هذا المصطلح.

فممّن وصف بأنّه يركب الأسانيد على المتون:

الواقدي[١٨]: نقل الخطيب البغدادي بسنده عن أحمد بن حنبل أنّه كان يقول: الواقدي يركب الأسانيد، وعن يحيى بن معين، يقول: الواقدي يحدث عن عاتكة ابنة عبد المطلب، وعن حمزة بن عبد المطلب، أي: يركب.[١٩]

وأيضاً: أحمد بن موسى[٢٠]: قال الذهبي: ذكره الحاكم، فقال: كان يضع الحديث، ويركب الأسانيد على المتون.[٢١]

المطلب الثاني

الرو اية من كتاب من غير إجازة أو سماع من صاحبه

إن رواية الحديث من كتب أحد الرواة أو الشيوخ يعتبر (وجادة)[٢٢] بحيث أن يكون للراوي إجازة من شيخه، أو له سماع من هذا الشيخ لأحاديث أخرى كما هو مبيّن في التعريف، أمّا مسألة رواية الحديث من كتب الشيوخ، أو من كتب الناس من غير سماع من صاحب الكتاب، أو الإجازة منه فهذا شيئ آخر ويعتبر سرقة للحديث كما يتبيّن فيما يأتي:

فممن كان يوصف بهذا الفعل من الرواة:

خالد العبد: حيث ذكره إبن حبان وقال: كان يسرق الحديث ويحدث من كتب الناس من غير سماع، قال سلم بن قتيبة: أتيت خالد العبد فإذا معه درج فيه: حدثنا الحسن، قال: حدثنا الحسن، فأقلبت الدرج من يده فإذا في أوله حدثنا هشام بن حسان قد محاه، فقلت له ما هذا؟ فقال: كتبت أنا وهشام عن الحسن، قلت: تكون مع هشام وتكتب فيه حدثنا هشام ؟! وا قبحاه، قال: ما أعرفني بك أليس خرجت مع إبراهيم بن عبدالله.[٢٣]

وأيضاً: ذكر حمزة في سؤلاته وقال: سمعت أبا الحسن بن حزام الحافظ بالبصرة يقول: سمعت أبا عبد الله بن جامع العدل يقول: يجب أن ينكروا على (فهد الساجي)[٢٤] يحدث من كتب الناس ويلحق سماعه فيها.[٢٥]

فعلى هذا يتبيّن أنّ رواية الحديث من كتاب من غير سماع أو إجازة من صاحب الكتاب يعتبر سرقة، وصاحبه يسمّى سارقاً للحديث، فمتى وجد هذا الفعل وتحققت من غير شبهة وجد هذا الوصف.

وعندما أقول "من غير شبهة" أي: من غير شبهة في أن يكون الراوي ممّن يرى أن مناولة الشيخ للطالب كتابا،أو جزءاً فيه أحاديثه؛ فيعني هذا إجازته بروايته، وهذا ما يسمّى في مصطلح الحديث (المناولة المجردة عن الإجازة) : وصورة هذا النوع: أن يناوله الكتاب ويقتصر على قوله: "هذا من حديثي أو من سماعاتي". ولا يقول له أروه عني أو أجزت لك رواياته عني، أو نحو ذلك،وهذه مناولة مختلة لا تجوز الرواية بها عند كثير من المحدثين. وذهب البعض إلى جواز الرواية بها. [٢٦]

فكأنّ سارق الحديث أخذ ما لغيره من الأحاديث خفية من غير علم صاحبه أو إجازة منه، وجعله ضمن مسموعاته، وهذا ما يتوافق مع مفهو السرقة،بل هو السرقة بعينه.

المطلب الثالث

إدعاء راو بمشاركة راوٍ في الرواية ونفي الثاني له وتكذيبه، أو إنكار الأئمة لهذا الإدعاء

هذا المعنى لسرقة الحديث أيضاً ممّا وقفت عليه عند تتبع أقوال الأئمة في الجرح والتعديل وفي كتب التراجم، فعندما يُسأل أحدهم عن راوٍ يدعي رواية حديث ما -وهذا الحديث معروف عن راوٍ آخر- أو أن الراوي الأصلي معروف بانفراده لرواية هذا الحديث؛ إمّا بالتصريح بنفسه عن ذلك الإنفراد، أو حكم الأئمة بأن هذا الحديث إنفرد فلان عن فلان- كما نجد ذلك كثيرا في معاجم الطبراني- ففي هذه الحالة يعتبر إدّعاء المشاركة دليل وقرينة لاتّهام الراوي الثاني بسرقة هذا الحديث خصوصاً،أو بسرقة الحديث عموماً.

وهنا يجب التنبه الى أنّ هذا الحكم يكون بعد التّثبت والتتبع لأسانيد الحديث ومداراته، بحيث يتبيّن أنّ كل المتابعات والطرق يرجع إلى مدار واحد- الراوي الأصلي-في طبقة من طبقات السند، والراوي الثاني- السارق- يدعي مشاركة هذا الراوي في رواية هذا الحديث.

وكلما كان طبقة الحديث وسنده نازلاً كان هذا التثبت والتتبع أكثر تعقيداً وأشدّ صعوبةً ؛ نظرا لإنتشار الحديث وكثرة الرواة وصعوبة الإحاطة بجميع الأسانيد، ولكن هذه المسألة قد يكون ثانوياً عندما يكون راو الحديث من أئمّة الجرح والتعديل، خصوصاً من المتقدمين كأمثال أبي حاتم الرازي وغيره، وفيما يأتي أمثلة لهذا المعنى:

المثال الأول

ذكر إبن أبي حاتم في ترجمة (يحيى بن عبدالحميد الحماني) سؤاله لأبيه، وقال:

قلت لأبي: ابن الحمانى حدث عنك عن اسحاق الازرق عن شريك عن بيان عن قيس عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ابردوا للصلاة؟ **فقال**: كذب ما حدثته به.

فقلت: انهم حكوا عنه انه قال: سمعت منه في المذاكرة على باب اسماعيل ابن علية.

فقال: كذب انما سمعته بعد ذلك من اسحاق الازرق، وانا لم اعلم تلك الايام ان هذا الحديث غريب حتى سألوني عنه بعد ذلك هؤلاء الشباب أو هؤلاء الاحداث.

وقال: أي وقت التقينا على باب ابن علية؟ انما كنا نتذاكر الفقه والابواب، لم نكن تلك الايام نتذاكر المسند، وما زلنا نعرفه انه كان يسرق الاحاديث،أو يلتقطها، أو يتلقنها.[٢٧]

فهنا نجد أن الإمام أبوحاتم الرازي أنكر قول (ابن الحماني) وكذّبه في إدعائه مشاركته لهذا الحديث، وبيّن أنّه إنّما سمع هذا الحديث بعد ذلك من (إسحاق الازرق) فكيف يدعي إبن الحماني أنّه سمع معه في المذاكرة قبل ذلك، خصوصاً أن موضوع المذاكرة كان في الفقه والأبواب وليس في رواية الحديث والمسانيد.

المثال الثاني

ذكر إبن عدي في كتاب (الضعفاء) الراوي: جعفر بن أحمد بن العباس البزاز، حيث ترجم له وقال:

كتبنا عنه ببغداد، وكان يسرق الحديث،ويحدث عمن لم يرهم.(٢٨)

ثمّ ذكر حديثاً من روايته وقال:

حدثنا جعفر بن أحمد، حدثنا أبو كريب، حدثنا بدر بن مصعب عن عمر بن ذر عن عطاء، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ما من أيام العمل فيهن أحب إلى الله من أيام العشر).

وعلّق إبن عدي على هذا السند وقال: هذا حديث كان يقال أن موسى بن إسحاق الأنصاري ينفرد به، عن أبي كريب سرقه جعفر هذا.(٢٩)

المثال الثالث

ذكر إبن عدي في كتاب (الضعفاء)أيضاً الراوي: إسماعيل بن سيف، حيث ترجم له وقال:

حدث بأحاديث عن الثقات غير محفوظة، ويسرق الحديث.

سمعت أحمد بن علي بن المثنى يقول: حدثنا إسماعيل بن سيف البصري وكان ضعيفا.

ثمّ ذكر حديثاً من روايته وقال:

حدثنا عمران بن موسى بن مجاشع السختياني، حدثنا إسماعيل بن سيف البصري، حدثنا هشام بن سلمان المجاشعي، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل)(٣٠).

وعلّق إبن عدي على هذا الحديث وقال:

وهذا الحديث رواه عن هشام بن سلمان روح بن عبادة، وبآخرة روى عنه أبو الربيع الزهراني، وإسماعيل بن سيف سرقه من أبي الربيع.(٣١)

فنجد من خلال هذه الأمثلة معنى من معاني سرقة الحديث ؛ أنّ إدعاء المشاركة بمجرد رواية الحديث، ونفي الراوي الأصلي للحديث، أو تكذيبه للراوي المدعي مع بيان الحجة والقرائن، أو ثبوت أنّ الحديث من إنفرادات فلان عن فلان، كلّ ذلك يعتبر من معاني سرقة للحديث.

المطلب الرابع

رواية الحديث عن مغمورين وإلزاقه بقوم آخرين معروفين، أو العكس.

هذا التركيب والتلفيق للرواية يفعله الموصوفون بسرقة الحديث، حيث يأتون بأحاديث من كتب، أو أجزاء، أو صحف يلتقطونها، وهذه الأحاديث ورد عن غير معروفين ومجهولين، فيأتي السارق ويلزقها برواة معروفين ولهم أحاديث ومرويات، أو تكون العملية بعكس ذلك أي: يكون هذا المعنى لسرقة الحديث على ضربين أو نوعين هي:

النوع الأول: إلزاق حديث عن غير معروفين بمعروفين.

من أمثلة هذا النوع:

قال إبن عدي في ترجمة (الحسن بن علي بن صالح، أبو سعيد العدوي البصري):

يضع الحديث، ويسرق الحديث ويلزقه على قوم آخرين ويحدث عن قوم لا يعرفون، وهو متهم فيهم ان الله لم يخلقهم.(٣٢)

ثمّ ذكر بعض الاحاديث التي رواها بأسانيد موضوعة وباطلة، وبعد ذلك أفرد جزءا تحت ترجمته وعنون له وقال: (باب ذكر ما سرق العدوي من الحديث وألزقه على قوم أخرين)(٣٣)

وذكر حديثاً بسنده وقال:

حدثنا الحسن، حدثنا صالح بن حاتم بن وردان، حدثنا سعد بن سعيد عن أخيه، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (ما جاء من الله فهو الحق وما جاء مني فهو السنة وما جاء من أصحابي فهو سعة).

قال إبن عدي: وهذا الحديث يروى عن شيخ مدني ليس بمعروف، يقال له: (صالح بن جميل الزيات)، انا عنه بن ناجية وغيره، فسمع العدوي بذكر صالح ما ولم يعرف بن جميل هذا فظن أنه صالح بن حاتم فألزقه عليه وتعمد بالإلزاق عليه، وصالح بن حاتم صدوق، وهذا الحديث منكر، وإنما جاء عن شيخ ليس بمعروف، وهو صالح بن جميل.(٣٤)

فهنا نجد أنّ (العدوي) ألزق حديثاً عن شيخ ليس بمعروف وهو (صالح بن جميل) بشيخ معروف وهو (صالح بن حاتم) كما ذكر إبن عدي وجعل هذه من سرقاته التي فعلها في رواية الحديث.

النوع الثاني: إلزاق حديث عن معروفين بغير معروفين.

من أمثلة هذا النوع:

ذكر إبن عدي تحت ترجمة هذا الراوي بعض الأحاديث التي رواها عن معروفين فألزقه بمن هم ليسوا بشيء، أو غير معروفين عند أئمة الجرح والتعديل، حيث قال:

حدثنا الحسن، حدثنا محمد بن عبيد بن حساب، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا أبو عمرو بن العلاء عن يونس بن عبيد عن السحن، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا أقيمت الصلاة فأتوها وعليكم السكينة والوقار فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا).

ثمّ علّق إبن عدي وقال:

وهذا يرويه عبد الله بن محمد بن سنان الواسطي عن عبيد بن عبيدة أو غيره عن حماد بن زيد، فألزقه العدوي على بن حساب ثقة، وابن سنان هذا ليس بشيء.(٣٥)

وذكر أيضاً عن هذا الراوي حديثاً آخر فقال:

حدثنا العدوي، حدثنا الصباح بن عبد الله أبو بشر، حدثنا شعبة، حدثنا هشيم عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جابر قال: ما حجبني رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ أسلمت، ولا رآني إلا تبسم أو ضحك.

ثمّ علّق إبن عدي وقال:

وهذا حديث لا أعلم أحدا حدث به عن شعبة غير أبي جابر المكي محمد بن عبد الملك، فألزقه العدوي على الصباح هذا، والصباح لا يعرف.(٣٦)

قلت: وحاصل هذا الفعل أن سارق الحديث يتظاهر بأن عنده من الأحاديث ما ليس عند غيره،ويظن الذي ليس له باع في رواية الحديث أنّ هذه الرواية تكون متابعا للرواية الأصلية مع أنّ هذه الأحاديث ليست من مروياته ولا من مسموعاته، بل الحديث ليس له طريق آخر سوى الطريق الأصلي وهو من الإنفرادات، فتغير الأحاديث من معروفين الى غير معروفين،أو العكس بحدّ ذاته سرقة؛ لأنّ السارق يجعل ما هو للمعروفين من مرويات لغير المعروفين، أو من مرويات غير معروفين للمعروفين من الرواة.

وهذه الصور للسرقة ممّا ذكرته والتي تأتي فيما بعد من نوع خاص يتعلق بفعل السارق وتركيبه للسند، وليس بالمسروق من الحديث؛ لأنّه ربما يكون الحديث صحيحاً بذاته وهذه الرواية بهذا السند باطلة.

المطلب الخامس

الوثب[٣٧] على أحاديث الرواة، ثمّ روايتها عمّن لم يلحقهم

هذه صورة أخرى من صور السرقة، وهي حصول الراوي على أحاديث الرواة بأي شكل من أشكال: وجادةً[٣٨]، أو سماعاً من مجلس، أو رؤية من كتاب أو صحيفة فيها أحاديث...ثمّ يروي هذه الأحاديث عن شيخ الراوي الأصلي بعد حذفه من السند، وكأنّه متابع لشيخه(أو الراوي الأصلي) متابعةً تامّة، وفيما يأتي مثال على ذلك النوع من السرقة.

قال إبن عدي في ترجمة (النضر بن طاهر أبو الحجاج بصرى):

ضعيف جداً، يسرق الحديث ويحدث عمن لم يرهم، ولا يحمل سنه ان يراهم.[٣٩]

ثمّ ذكر حديثاً بسنده فقال:حدثنا عبد الله بن محمد بن ناجية، حدثني أبو الحجاج النضر بن طاهر، حدثنا جويرية بن أسماء عن عبد الله بن يزيد مولى المنبعث، عن رجل من أهل مصر، عن سرق رجل من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) : (قضى باليمين مع الشاهد).

فقال:وهذا حديث يحدث به يزيد بن هارون عن جويرية سرقه النضر هذا وارتفع إلى جويرية.[٤٠]

فهنا نجد أن "النضر بن طاهر" حذف من السند" يزيد بن هارون" ورفع سنده بحذفه، وروى الحدث مباشرةً عن "جويرية" وروى الحديث بقوله : (حدثنا جويرية) وهذا كذب،وحديثه يعدّ موضوعاً من هذه الناحية.

وذكر إبن عدي عدّة أحاديث أخرى وبيّن سرقت النضر بن طاهر للأحاديث،ثمّ حكم عليه وقال في آخر ترجمته: والنضر بن طاهر معروف بأنه يثب على حديث الناس ويسرقه ويروى عمن لم يلحقهم والضعف على حديثه بين.[٤١]

ملاحظة

يختلف هذا المعنى لسرقة الحديث عن المعنى الثاني، وبيان هذا الإختلاف يكون في نقطتين:

١- المعنى الثاني يتعلّق بإدعاء الرّاوي أنّه سمع الحديث من صاحب الكتاب وهو لم يسمعه، أما المعنى الخامس يتعلق بإدعاء الراوي أنّه سمع من شيخ هذا الراوي ويحذفه من السند أصلاً.

٢- المعنى الثاني صورته متابعة لمن روى الحديث من صاحب الكتاب، ويكون متابعته مندرجة تحت النوع الذي يسمّى في مصطلح الحديث بـ" المتابعة التامّة"، أمّا المعنى الخامس صورته العلو في السند، وتندرج تحت النوع الثاني من المتابعة وهي:" المتابعة القاصرة".[٤٢]

المطلب السادس

قلب السند، وتغيير سياق غرابته وشهرته عن راوٍ عند روايته

وهذا المعنى لسرقة الحديث نجده في إصطلاح المحدثين عند حديثم عن معنى القلب في السند وأنواعه، فممّن ذكر هذه المسألة "إبن دقيد العيد" حيث قال في معنى المقلوب:

وهو أن يكون الحديث معروفا برواية رجل معين فيروى عن غيره طلبا للاغتراب وتنفيقا لسوق تلك الرواية، مثل: (أن يكون معروفا برواية مالك بن نافع عن ابن عمر، فيرويه عن مالك بن عبد الله بن دينار عن ابن عمر)،وهذا فيه على طريقة الفقهاء أنه يجوز أن يكون عنمها جميعاً؛ لكن يقوم عند المحدثين قرائن وظنون يحكمون بها على الحديث أنه مقلوب، وقد يطلق على راويه أنه يسرق الحديث.(٤٣)

قلت: لعلّ إطلاق مصطلح (يسرق الحديث) يتضمّن المعنى اللغوي أكثر من المعنى الإصلاحي؛ حيث كما ذكرنا في التعريف اللغوي أن السرقة قد تأتي بعنى الضعف،كما قال إبن منظور: وسَرِقَت مفاصلُه وانْسَرَقتْ: ضَعُفت.(٤٤)

فمعنى ذلك: أنّ هذا الراوي يضعّف الحديث بقلب سنده ؛لأنّ قلب السند من أسباب الضعف كما هو معلوم في إصطلاح المحدثين.

وذكر الذهبي في تعريف المقلوب فقال:

هو ما رواه الشيخُ بإسنادٍ لم يكن كذلك، فيَنقلِبُ عليه ويَنُطُّ من إسنادِ حديثٍ إلى مَتْنٍ آخَرَ بعدَه. أو: أن يَنقلِبَ عليه اسمُ راوٍ، مِثْل مُرَّة بن كعب بـ كعب بن مُرَّة، وسَعْد بن سِنان بـ سِنَان بن سَعْد. فَمَن فعَلَ ذلك خطأً، فقريب. ومَن تعمَّد ذلك وركَّبَ متناً على إسنادٍ ليس له، فهو سارقُ الحديث، وهو الذي يقال في حَقِّه: "فلانٌ يَسرِقُ الحديث".(٤٥)

وذكر السخاوي عند حديثه عن معنى القلب ومثّل بأحد الرواة فقال: " وممن كان يفعله بهذا المقصد على سبيل الكذب حماد بن عمرو النصيبي، أحد المذكورين بالوضع، كما وقع له ؛ حيث روى الحديث المعروف بسهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه: «إذا لقيتم المشركين في طريق، فلا تبدءوهم بالسلام» عن الأعمش عن أبي صالح ؛ ليغرب به، وهو لا يعرف عن الأعمش كما صرح به العقيلي، وقد قيل في فاعل هذا: يسرق الحديث، وربما قيل في الحديث نفسه: مسروق.

ثم علّق السخاوي وقال: وفي إطلاق السرقة على ذلك نظر، إلا أن يكون الراوي المبدل به عند بعض المحدثين منفردا به، فيسرقه الفاعل منه، وللخوف من هذه الآفة كره أهل الحديث تتبع الغرائب.(٤٦)

قلت: قد يكون إكتشاف السرقة من راو أسهل وأيسر عندما يكون الحديث من الفرائد والغرائب؛ وهذا لقلّة طرق الحديث من حيث سلسلة السند، ومن حيث قلّة المتابعات، فحينئذ يكون إكتشاف السارق وسرقته يتطلّب كلّفة أقلّ من جانب الوقت وتتبع الأسانيد.

ولكن حينما يكون للحديث طرق كثيرة وأسانيد متفرقة بين الشاميين والبصريين...وغيرهم؛ فاكتشاف السارق والحديث المسروق يكون صعباً ويتطلب كلّفة أكثر من حيث الوقت وتتبع الأسانيد ومقارنة بعضها ببعض حتى يتبيّن ويظهر ثبوت السرقة من أحد الرّواة.

المبحث الثالث

عبارات العلماء لسرقة الحديث وبيان مرتبته وحكمه

المطلب الأول

عبارات أئمة الجرح والتعديل لسرقة الحديث

عبر أئمة الجرح والتعديل بعبارات متقاربة تدلّ على سرقة الحديث، منها صريحة في بعض الرواة وعامة، ومنها ما أضيف الى بعض الأئمة بأنّه اتهم راوٍ بعينه بسرقة الحديث على وجه الخصوص، ومنها ماهو مُبيّن بتخصيص سرقة بعض الرواة لأحاديث الثقات، وغير ذلك.

وفيما يأتي ذكر ما وقفت عليه من هذه العبارات الدالة على سرقة الحديث:

١- أعرف الناس بسرقة الحديث والمقلوبات ، كذاب.(٤٧)

٢- كان من أسرق الناس لحديث جيّد.(٤٨)

٣- يسرق الحديث.(٤٩)

٤- رمي بسرقة الحديث.(٥٠)

٥- متهم بسرقة الحديث.)(٥١)

٦- من المعروفين بسرقة الحديث.(٥٢)

٧- إن البصريين نسبوه بسرقة الحديث.(٥٣)

٨- اتهمه أبو زرعة بسرقة الحديث.(٥٤)

٩- يسرق حديث الناس ويجعله لنفسه.(٥٥)

١٠- يسرق حديث الضعفاء يلزقها على قوم ثقات.(٥٦)

١١- يسرق حديث الثقات، وهو متهم في نفسه أنه لم يلق هؤلاء.(٥٧)

١٢- اتهمه ابن الجوزى بوضع الحديث وسرقته.(٥٨)

المطلب الثاني

الجرح بسرقة الحديث ومرتبته

إنّ المتتبع لكتب الأئمة المتخصصين في الحديث ممّن يذكرون في مصنفاتهم مراتب الجرح والتعديل يجد أن المتقدمين لم يضعوا مرتبة خاصّة للجرح بسرقة الحديث، ولم يذكروا بصريح العبارة أن سرقة الحديث مرتبة من مراتب الجرح كما ذكروا غيره مثل: الوضع، والكذب، والتدليس...

وفيما يأتي أذكر لبعض هؤلاء الأئمة ومصنفاتهم بخصوص هذه المسألة:

١- ذكر إبن أبي حاتم في كتابه وهو يتحدّث عن مراتب الجرح والتعديل، فقال:

" ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى: وإذا قيل للواحد إنه (ثقة، أو متقن ثبت) فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له إنه (صدوق،أو محله الصدق، أولا بأس به) فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل (شيخ) فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل (صالح الحديث) فإنه يكتب حديثه للاعتبار، واذا أجابوا في الرجل (بلين الحديث) فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا، وإذا قالوا (ليس بقوي) فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه إلا إنه دونه، وإذا قالوا (ضعيف الحديث) فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به، وإذا قالوا (متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب) فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعه".[٥٩]

٢- وذكر إبن الصلاح الشهرزوري في مقدمته، فقال:

وأما ألفاظهم في الجرح فهي أيضا على مراتب:

(أولاها): قولهم: " لين الحديث ". قال ابن أبي حاتم: إذا أجابوا في الرجل " بلين الحديث "، فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتبارا.

قلت: وسأل حمزة بن يوسف السهمي أبا الحسن الدارقطني الإمام، فقال له: إذا قلت: " فلان لين " أيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطا متروك الحديث، ولكن مجروحا بشيء لا يسقط عن العدالة.

(الثانية): قال ابن أبي حاتم: إذا قالوا: " ليس بقوي " فهو بمنزلة الأول في كتب حديثه، إلا أنه دونه.

(الثالثة): قال: إذا قالوا: " ضعيف الحديث " فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه، بل يعتبر به.

(الرابعة): قال: إذا قالوا " متروك الحديث "، أو ذاهب الحديث، أو كذاب " فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة.

قال الخطيب أبو بكر: أرفع العبارات في أحوال الرواة أن يقال: " حجة أو ثقة "، وأدونها أن يقال: " كذاب، ساقط ".[٦٠]

٣- وذكر الذهبي أيضاً مراتب الجرح فقال:

وأردى عبارات الجرح: دجال كذاب، أو وضاع يضع الحديث، ثم متهم بالكذب، ومتفق على تركه، ثم متروك ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط، ثم واه بمرة، وليس بشئ، وضعيف جدا، وضعفوه، ضعيف وواه، ومنكر الحديث ونحو ذلك، ثم يضعف، وفيه ضعف، وقد ضعف، ليس بالقوي، ليس بحجة،ليس بذاك، يعرف وينكر، فيه مقال، تكلم فيه، لين، سيئ الحفظ، لا يحتج به، اختلف فيه، صدوق لكنه مبتدع.[٦١]

وربما السبب في عدم ذكر مصطلح (سرقة الحديث) ضمن مراتب الجرح ؛ أنّه يدخل ضمن أو تحت مصطلحات أشدّ منه في الجرح، مثل: ساقط الحديث، كذاب، ضعيف جدّا، منكر الحديث...وغيرهم.

وقد وجدت عند النظر الى ترجمة الرواة الموصوفون بسرقة الحديث أنّ معظمهم مجروحون بأوصاف أخرى أشدّ من هذا الوصف، أو مقارب، أومقارن له.

ولكن هناك من الأئمة من ذكر مرتبة الجرح بسرقة الحديث من المتأخرين، فمن هؤلاء الإمام السخاوي حيث قال:

(وبعدها) أي: المرتبة الثالثة بالنسبة لما ذكرته، وهي: (فلان يسرق الحديث) فإنها - كما قال الذهبي - أهون من وضعه واختلافه في الإثم ؛ إذ سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضا من شيخ ذاك المحدث.

قلت: أو يكون الحديث عرف براو، فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته.[٦٢]

المطلب الثالث

حكم رو اية سارق الحديث

بالنسبة للحديث حول مسألة حكم رواية سارق الحديث؛ فإن المعلوم من الدين أنّ السرقة من الأفعال المحرمة، ومن الأخلاق المذمومة شرعاً وطبعاً بشتى أشكالها وأنواعها وألوانها.

وقد ذكر أئمة الحديث هذه المسألة، منهم من فصّل فيها من حيث تنوعها وأشكالها، ومنهم من ذكر الحكم مجملاً بحيث تدخل تحته جميع أنواع السرقة بشتّى أشكالها.

– ذكر الذهبي عند حديثه عن(المقلوب) ومن ضمن ما تدخل تحت هذا النوع من الحديث : سرقة الحديث وقد ذكرنا في المبحث السابق من صور سرقة الحديث: (قلب السند، وتغيير سياق غرابته وشهرته عن راوٍ عند روايته)، ثمّ بيّن أشكال هذه السرقة وقال:

" إن سرق، فأتى بإسناد ضعيف لمتن لم يثبت سنده، فهو أخف جرما ممن سرق حديثا لم يصح متنه، وركب له إسنادا صحيحا، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء، فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام، فهو أعظم إثما، وقد تبوأ بيتاً في جهنم.

وأما سرقة السماع وادعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء، فهذا كذب مجرد، ليس من الكذب على الرسول – صلى الله عليه وسلم –، بل من الكذب على الشيوخ، ولن يفلح من تعاناه، وقلّ من ستر الله عليه منهم، فمنهم من يفتضح في حياته، ومنهم من يفتضح بعد وفاته، فنسأل الله الستر والعفو.[٦٣]

– وذكر السخاوي في حكم المراتب الأربعة – ومن ضمنهم سرقة الحديث – فقال:

"والحكم في المراتب الأربع الأول أنه لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به ".[٦٤]

فهنا نلاحظ أنّ الذهبي قد فصّل في أنواع السرقة ومن ثَمَّ درجة إثمها ديناً ودنيا، فمنها: ما هو تركيب إسناد ضعيف، ومنها ما هو تركيب إسناد صحيح، ومنها ماهو وضع وافتراء، ومنها ماهو كذب مجرد على الشيوخ.

ونجد عند تعمّق النظر في قول الذهبي أنّه جعل مسألة السرقة في مرتبتين:

الأول: إن كان وضعاً وافتراءاً فهو يتبوأ بيتاً في جهنم،أي: أنّ من وضع متناً واختلقها، وركّب له إسناداً، فهو أعظم إثماً وجرماً، وصاحبه ساقط العدالة؛ لأنّه حينئذ يسمّى كذّاباً ووضاعاً وحديثه يسمّى (الموضوع)[٦٥]، ولأنّ وضع المتون واختلاقها فساده ظاهر، ولو لم يكن فيه سوى الكذب على رسول الله– صلى الله عليه وسلم– لكفى بذلك إثماً عظيماً.

الثاني: إن كان كذباً مجرداً على الشيوخ، فهو المتهم بالكذب، فهو أيضاً ساقط الحديث وحديثه يسمّى (المتروك)[٦٦]، وهذا أخفّ من الّذي قبله إذ ليس فيه سوى كذبه على أولئك الشيوخ، وتبقى الأحاديث التي رواها بهذه الطريقة معروفة برواية غيره.

ومن هنا يتبيّن أنّ أئمّة الحديث المعتبرين سلفاً وخلفاً كيف فرّقوا بين (الكذب والإفتراء) وبين (الإتهام بالكذب، ومن لم يثبت أنّه كذب على رسول الله– ﷺ–) ليتبيّن مدى دقّتهم في وضع المصطلحات وحكمهم عند نقد الرواة وجرحهم.

ومن المعاصرين من جعل سرقة الحديث من أشدّ القوادح[٦٧]، ومنهم من قال: من ثبت عنه أنه يسرق الحديث فإنه يطعن في عدالته ولا يحتج به ويترك حديثه.[٦٨]

ومنهم من قال: قولهم (فلان متهم بسرقة الحديث) أي: متهم بالكذب؛ لأن سرقة الحديث كذب، ولأن الذي يأخذ حديث غيره ويدّعي سماعه وهو لم يسمع لا يكون إلا كذّاباً، أمّا إن لم يصرح بالسّماع فهو إمّا مرسِل أو مدلّس، والله أعلم.[٦٩]

الخاتمة

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد:

بعد إتمام هذا البحث بمنّ الله وفضله، قد توصل الباحث الى عدة نتائج من أهمّها:

١- إن مصطلح " سرقة الحديث " ومشتقاته عند أئمة الحديث لها معان وصور عدة، من أهم صورها: تركيب الأسانيد على المتون، الرواية من كتاب من غير إجازة أو سماع من صاحبه، قلب السند، وتغيير سياق غرابته وشهرته عن راوٍ عند روايته، وإدعاء المشاركة في رواية الحديث لراوٍ آخر هو منفرد بروايته...

٢- إستخدم أئمة الحديث وعلماء الجرح والتعديل عدّة عبارات وألفاظ للدلالة على " سرقة الحديث " منها: أعرف الناس بسرقة الحديث والمقلوبات ،كان من أسرق الناس لحديث جيّد يسرق الحديث، رمي بسرقة الحديث، يسرق حديث الناس ويجعله لنفسه،من المعروفين بسرقة الحديث،يسرق حديث الضعفاء يلزقها على قوم ثقات، متهم بسرقة الحديث...

٣- لم يذكر المتقدمون من علماء الجرح والتعديل " سرقة الحديث" مرتبة من مراتب الجرح بحيث يكون مرتبة مستقلة ومنفصلة عن غيره من المراتب؛ وربما كان السبب أنه يندرج تحت المراتب اللأخرى، فمعظم الرواة الموصوفون بسرقة الحديث قد وصفوا بساقط الحديث، متروك، متهم بالكذب...

٤- ذكر المتأخرون من علماء الجرح والتعديل مرتبة الجرح بسرقة الحديث فجعله في المرتبة الرابعة، وأصحاب هؤلاء المرتبة لا تكتب أحاديثهم ولا تعبر بها لا في المتابعات ولا في الشواهد.

٥- إن سرقة الحديث تختلف مرتبته من حيث الأثم عند سرقته وتركيبه، فإن أتى بإسناد ضعيف لمتن لم يثبت سنده، فهو أخف جرماً ممن سرق حديثا لم يصح متنه وركب له إسناداً صحيحا، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء، فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام، فهو أعظم إثما، وقد تبوأ بيتاً في جهنم.

٦- وإنّ سرقة السماع وادعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء، يعتبر كذب مجرد، ليس من الكذب على الرسول – صلى الله عليه وسلم – بل من الكذب على الشيوخ، وإثمه أخفّ من إثم الّذي يضع متناً ويكذب على رسول الله – صلى الله عليه وسلم –.

ملحق بأسماء الرواة الموصوفون بسرقة الحديث

في كتاب (الكامل في ضعفاء الرجال) لابن عدي

ت	اسم الراوي	قول ابن عدي بإشارته الى سرقة الحديث
١.	أحمد بن معاوية بن بكر الباهلي	حدث عن الثقات بالبواطيل، وكان يسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٢٨٣).
٢.	أحمد بن عبد الرحمن بن الحارث الكفرتوثي يعرف بجحدر	ضعيف، ويسرق الحديث وروى المناكير وزاد في الأسانيد. الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٠٦).
٣.	أحمد بن سلمة أبو عمرو الكوفي	كان بجرجان سكن سليمان أباذ وحدث عن الثقات بالبواطيل، ويسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣١١).
٤.	أحمد بن الحسن بن أبان، أبو الحسن المصري الأيلي.	حدث عن أبي عاصم بأحاديث مناكير، عن ابن عون، وعن الثوري،وشعبة، ويسرق الحديث، ضعيف. الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٢٤).
٥.	إبراهيم بن بكر أبو إسحاق الكوفي الأعور	كان ببغداد يسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤١٥).
٦.	إبراهيم بن عبد السلام المخزومي المكي	ليس بمعروف، حدث بالمناكير، وعندي أنه يسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤١٩).
٧.	إسماعيل بن سيف بصري.	حدث بأحاديث عن الثقات غير محفوظة، ويسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٦٠).
٨.	جعفر بن عبد الواحد الهاشمي	منكر الحديث عن الثقات، ويسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٩٦).
٩.	جعفر بن أحمد بن العباس البزاز، يعرف بالباشاني	كتبنا عنه ببغداد وكان يسرق الحديث ويحدث عمن لم يرهم. الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤٠٥).
١٠.	الحارث بن سريج النقال	ضعيف يسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤٦٨).

١١.	حميد بن الربيع بن حميد بن مالك بن الخزاز كوفي	كان يسرق الحديث ويرفع أحاديث وروى أحاديث عن أئمة الناس غير محفوظة عنهم. الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٨٩).
١٢.	الحسن بن عبد الرحمن بن عباد، يعرف بالاحتياطي	يسرق الحديث منكر عن الثقات. الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ١٨٧).
١٣.	الحسن بن علي بن صالح بن زكريا، أبو سعيد العدوي البصري.	يضع الحديث، ويسرق الحديث ويلزقه على قوم آخرين ويحدث عن قوم لا يعرفون، وهو متهم فيهم ان الله لم يخلقهم. الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ١٩٥).
١٤.	حسين بن علي بن الأسود العجلي كوفي	يسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٢٤٥).
١٥.	سليمان بن أحمد الواسطي، يكنى أبا محمد.	لسليمان بن أحمد أحاديث أفراد غرائب يحدث بها عنه علي بن عبد العزيز، وهو عندي ممن يسرق الحديث ويشتبه عليه. الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٩٧).
١٦.	سليمان بن داود المنقري يعرف بالشاذكوني بصري، يكنى أبا أيوب.	حافظ ماجن عندي ممن يسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٩٩).
١٧.	سفيان بن محمد الفزاري المصيصي.	يسرق الحديث ويسوي الأسانيد. الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٤٨٢).
١٨.	السري بن عاصم، يكنى أبا سهل	يسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٥٤٠).
١٩.	عبد الله بن حفص الوكيل.	كان يسرق الحديث وأملي علي من حفظه أحاديث موضوعة، ولا أشك أنه هو الذي وضعها. الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٣٣).
٢٠.	عبد الرحمن بن الحارث الكفرتوثي يلقب جحدر	يسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٥١٦).

٢١.	عمر بن موسى بن سليمان أبو حفص الحادي الشامي.	بصري عم الكديمي ضعيف يسرق الحديث ويخالف في الأسانيد. الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ١٠٩).
٢٢.	عمار بن هارون أبو ياسر المستملي.	بصري ضعيف يسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ١٤٣).
٢٣.	عمرو بن مالك النكري بصري.	منكر الحديث عن الثقات، ويسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٢٥٨).
٢٤.	عمرو بن زياد بن عبد الرحمن بن ثوبان.	منكر الحديث يسرق الحديث ويحدث بالبواطيل وكان يسكن بردان. الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٢٥٦).
٢٥.	علي بن قرين بغدادي أصله بصري	يسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٣٦٦).
٢٦.	علي بن جميل الرقي	حدث بالبواطيل عن ثقات الناس، ويسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٣٦٨).
٢٧.	علي بن عبدة المكتب، يكنى أبا الحسن	يسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٣٦٩).
٢٨.	عيسى بن عبد الله بن سليمان القرشي العسقلاني.	ضعيف يسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤٥٤).
٢٩.	قطن بن نسير أبو عباد الغبري.	بصري يسرق الحديث ويوصله. الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ١٨٠).
٣٠.	محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي مديني	نقل عن يحيى، قال: ابن زبالة ليس بثقة كان يسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٣٧٢).
٣١.	محمد بن عبد الرحمن بن طلحة القرشي	يسرق الحديث ضعيف. الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٤٠٥).
٣٢.	محمد بن يزيد أبو بكر المستملى الطرسوسي.	يسرق الحديث ويزيد فيها ويضع. الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٥٣٩).

٣٣.	محمد بن الوليد بن أبان القلانسي البغدادي.	يضع الحديث ويوصله، ويسرق، ويقلب الأسانيد والمتون. الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٥٤٢).
٣٤.	محمد بن عيسى الطرسوسي	عامة ما يرويه لا يتابعونه عليه، وهو في عداد من يسرق الحديث كنيته أبو بكر. الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٥٤٠).
٣٥.	محمد بن المغيرة الشهرزوري.	يسرق الحديث، وهو عندي ممن يضع الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٥٤١).
٣٦.	محمد بن أحمد بن يزيد البلخي.	حدثنا بأشياء منكرة، ويسرق الحديث ولم يكن من أهل الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٥٥٧).
٣٧.	موسى بن محمد بن عطاء أبو طاهر المقدسي.	منكر الحديث، ويسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٦٤).
٣٨.	نعيم بن المورع بن توبة العنبري	بصرى ضعيف يسرق الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٢٥٠).
٣٩.	النضر بن طاهر أبو الحجاج بصرى.	ضعيف جدا، يسرق الحديث، ويحدث عمن لم يرهم، ولا يحمل سنه ان يراهم. الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٢٦٨).

مصادر البحث

١- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م،عدد الأجزاء: ٢.

٢- الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،عدد الأجزاء: ١.

٣- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ٧.

٤- بداية المجتهد ونهاية المقتصد،أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: ٥٩٥هـ)،الناشر: دار الحديث – القاهرة،الطبعة: بدون طبعة،تاريخ النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ٤.

٥- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)،المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م، عدد الأجزاء: ١٦.

٦- تاريخ بغداد وذيوله: (١- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ٢- المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، للذهبي،٣ - ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، ٤ - المستفاد من تاريخ بغداد، لابن الدمياطي، ٥- الرّد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجار) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ، عدد الأجزاء: ٢٤.

٧- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، عدد الأجزاء: ٢.

٨- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ)، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ، عدد الأجزاء: ٢.

٩- تيسير مصطلح الحديث، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة العاشرة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، عدد الأجزاء:١.

١٠- الجامع الكبير - سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م، عدد الأجزاء: ٦.

١١- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

١٢- حاشيتا قليوبي وعميرة، المؤلفان: أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة،الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: بدون طبعة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٤.

١٣- رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، الناشر: دار الفكر-بيروت،الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ٦.

١٤- سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، عدد الأجزاء: ٢.

١٥- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، عدد الأجزاء: ٤.

١٦- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (المتوفى: ٤٢٧هـ)، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبدالقادر،الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤، عدد الأجزاء: ١.

١٧- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)،الناشر: دار الحديث- القاهرة،الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، عدد الأجزاء: ١٨.

١٨- شرح فتح القدير مع تكملته نتائج الأفكار،وبهامشه شرح العناية على الهداية وحاشية سعدي جلبي على شرح العناية، لابن الهمام الحنفي - قاضي زاده - البابرتي - سعدي جلبي، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق- مصر،١٣١٥ هـ.

١٩- شرح مختصر خليل للخرشي، محمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله (المتوفى: ١١٠١هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة - بيروت،الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: ٨.

٢٠- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي،الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء:٤.

٢١- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة،بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان،الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م،عدد الأجزاء: ١.

٢٢- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)،الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، عدد الأجزاء:١.

٢٣- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

٢٤- كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (المتوفى: ١٠٥١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية،عدد الأجزاء:٦.

٢٥- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)،الناشر: دار صادر - بيروت -الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ،عدد الأجزاء: ١٥.

٢٦- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)،المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م، عدد الأجزاء: ٧.

٢٧- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد،الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، عدد الأجزاء: ٣.

٢٨- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ١١.

٢٩- مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب، أبو عبد الله محمد بن أحمد المصنعي العنسي، قرظه وقدم له: محمد بن عبد الوهاب الوصابي، الناشر: مكتبة صنعاء الأثرية، اليمن – الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م (جـ ٤: ٢٠٠٩ م)، عدد الأجزاء: ٤.

٣٠- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا–المحقق : عبد السلام محمد هارون،الناشر : دار الفكر–الطبعة : ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.عدد الأجزاء : ٦.

٣١- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ١.

٣٢- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)،الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٦.

٣٣- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر دمشق–سورية، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ –١٩٩٧م، عدد المجلدات: ١.

٣٤- الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ،عدد الأجزاء: ١.

٣٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م، عدد الأجزاء: ٤.

٣٦- دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير:شرح اللؤلؤ المكنون. تاريخ النشر: الاثنين، ٢٤ محرم، ١٤٣٦ – ٠٥:٤٥ ١٤٨٦٩٣٥٦١٧http://shkhudheir.com/scientific-lesson/

٣٧- و الموقع:

https://albader١.wordpress.com/٢٠١٤/ ١٠/ ١٦/ معنى-قول-الحفاظ-فلان-يسرق-الحديث

هوامش البحث

(١) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات،لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (٢/ ٦٧٦)، الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (٦/ ٢٣٧).

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ١٥٤).

(٣) القاموس المحيط (ص: ٨٩٣).

(٤) لسان العرب (١٠/ ١٥٦).

(٥) أساس البلاغة (١/ ٤٥٢).

(٦) الدر المختار وحاشية ابن عابدين – لابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (٤/ ٨٥)، وشرح فتح القدير مع تكملته نتائج الأفكار،وبهامشه شرح العناية على الهداية وحاشية سعدي جلبي على شرح العناية، لابن الهمام الحنفي – قاضي زاده – البابرتي – سعدي جلبي (٥/ ٣٥٤).

(٧) الخرشي على خليل– لمحمد بن عبد الله الخرشي المالكي (٥ / ٣٣٣)، وبداية المجتهد– لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (٢ / ٤٠٨).

(٨) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (٤ / ١٥٨)،و حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح المحلى على منهاج الطالبين، لقليوبي وعميرة (٤ / ١٨٦).

(٩)كشاف القناع عن متن الإقناع – لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (٤ / ٧٧).

(١٠) والقول للسخاوي.

(١١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١٢٥).

(١٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٦٠)

(١٣) السند هو: "الإخبار عن طريق المتن" قال ابن جماعة: وأخذه إمّا من السند، وهو: ما ارتفع وعلا من سفح الجبل؛ لأنَّ المُسنِد يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: فلان سَنَدٌ، أي: معتمَدٌ، فسمّى الإخبار عن طريق المتن سَنَدا؛ لاعتماد الحفّاظ في صحّة الحديث وضعفه عليه " انظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، القاسمي مُحمّد جمال الدين (٢٠٢).

(١٤) المتن هو: «ألفاظُ الحديث التي تتقوّم بها المعاني» قاله الطيّبي، وقال ابن جماعة: «هو ماينتهي إليه غاية السند من الكلام ". انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي(١/ ٢٨).

(١٥) ميزان الاعتدال (٣/ ٥٣٠)

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٠٨)

(١٨) هو:محمد بن عمر بن واقد الواقدي الأسلمي المديني قاضي بغداد، كنيته أبو عبد الله، يروي عن مالك وأهل المدينة مات سنة سبع ومائتين أو بعدها بقريب. المجروحين لابن حبان (٢/ ٢٩٠).

(١٩) تاريخ بغداد (٤/ ٢٠).

(٢٠) وهو: أحمد بن موسى، أبو الحسن بن أبي عمران الجرجاني الفرضي،مات بعد الستين وثلاثمائة.

(٢١) ميزان الاعتدال (١/ ١٥٩)

(٢٢) الوجادة:أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه، ولم يلقه، أو لقيه، ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه، ولا له منه إجازة، ولا نحوها. فله أن يقول (وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه أخبرنا فلان بن فلان) ويذكر شيخه، ويسوق سائر الإسناد، والمتن. أو يقول: (وجدت، أو قرأت بخط فلان عن فلان)، ويذكر الذي حدثه ومن فوقه. هذا الذي استمر عليه العمل قديما، وحديثا، وهو من باب المنقطع، والمرسل، غير أنه أخذ شوبا من الاتصال بقوله (وجدت بخط فلان). مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٧٨). المجروحين لابن حبان (١/ ٢٨٠)،و لسان الميزان-لابن حجر (٢/ ٣٩٣).

(٢٣) المجروحين لابن حبان (١/ ٢٨٠)،و لسان الميزان-لابن حجر (٢/ ٣٩٣).

(٢٤) وهو:فهد بن إبراهيم بن حكيم الساجي، يحدث عن الغلابي وأبي مسلم الكجي. ينظر: الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب- لابن ماكولا (٧/ ٦٠).

(٢٥) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: ٢٤٨).

(٢٦) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث -نورالدين عتر (ص: ٢١٨).

(٢٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٦٩).

(٢٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤٠٥).

(٢٩) المصدرالسابق.

(٣٠) الشطر الأول من قوله صلى الله عليه وسلم: (لا نكاح إلا بولي) ورد من حديث أبي موسى وعائشة وابن عباس وأبي هريرة وعمران بن حصين وأنس، وهذه الأحاديث مخرجة في كتب السنن والمسانيد، فمثلاً (حديث أبي موسى) أخرجه أبو داود(٢٠٨٥) والترمذي(١١٠١) وابن ماجه(١٨٨١) وغيرهم من طريق أبي إسحاق عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه مرفوعا. قال الترمذي:هذا حديث حسن. (٣/ ٤٠٧).

(٣١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٥٢٧) وحديث هشام بن سلمان المجاشعي الذي اشار اليه ابن عدي أخرجه في (الكامل٧/ ١٠٨) من طريق الحسن بن سفيان ثنا أبو الربيع الزهراني ثنا هشام بن سلمان عن يزيد الرقاشي عن أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل" قال عقيب اخراجه له: وهشام بن سلمان له من الحديث عن يزيد الرقاشي عن أنس ولا اعلم يروى عن غير يزيد الرقاشي وله غير ما ذكرت وأحاديثه عن يزيد غير محفوظة." وقال أيضا (الكامل١/ ٣٢٥) : وهذا الحديث رواه عن هشام بن سليمان روح بن عبادة وبأخرة روى عنه أبو الربيع الزهراني وإسماعيل بن سيف سرقه من أبي الربيع إسماعيل بن موسى الفزاري الكوفي." فعلى هذا سقط الاعتبار "بحديث أنس" وغير صالح للتقوية لأنه خطأ.

(٣٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ١٩٥).

(٣٣) المصدر نفسه (٣/ ١٩٨).

(٣٤) المصدر نفسه (٣/ ١٩٨).

(٣٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ١٩٩)

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) الوَثْبُ: الطَّفْرُ، وَثَبَ وَثْبًا ووَثَبَانًا ووُثُوبًا ووِثابًا ووَثِيبًا... والوَثْبُ: القُعُودُ بلغَةِ حِمْيَر.انظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١٠/ ٢١٩).

(٣٨) سبق تعريفه.

(٣٩) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٢٦٨)

(٤٠) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٢٦٩)

(٤١) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٢٧٠)

(٤٢) المتابعة التامة: هي أن تحصل المشاركة للراوي من أول الإسناد.أما المتابعة القاصرة: هي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد. تيسير مصطلح الحديث-للطحان (ص: ١٧٨).

(٤٣)الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص:٢٥- ٢٦).

(٤٤) لسان العرب (١٠/ ١٥٦)

(٤٥) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٦٠).

(٤٦) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٣٣٦-٣٣٧).

(٤٧)لسان الميزان-لابن حجر (٦/ ١٣٥).

(٤٨) ميزان الاعتدال-للذهبي (١/ ٥٨٨).

(٤٩) هذا اللفظ أستعمل كثيراً على وجه العموم في كتب التراجم والطبقات، يكفي الإشارة الى كتاب (الكامل في الضعفاء) لإبن عدي، وسوف أذكر في ملحق جميع الرواة الموصوفون بسرقة الحديث في كتاب (الكامل)لابن عدي.

(٥٠) تاريخ بغداد وذيوله (١٣/ ٤٠٨).

(٥١) ميزان الاعتدال (١/ ٤٠١).

(٥٢) المصدر نفسه (٣/ ٦٥١). ميزان الاعتدال (١/ ٤٠١).

(٥٣) لسان الميزان (٦/ ٦٠).

(٥٤) مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب- لأبي عبد الله محمد بن أحمد المصنعي العنسي (١/ ٤٧٧).

(٥٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٢٩).

(٥٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٥٦٧).

(٥٧) المصدر نفسه (٩/ ١٢٤).

(٥٨) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة- لنور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (١/ ٨٤).

(٥٩) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٧)

(٦٠) مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٢٥- ١٢٦).

(٦١) ميزان الاعتدال (١/ ٤).

(٦٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١٢٥).

(٦٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٦٠).

(٦٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١٢٩).

(٦٥) الموضوع: ما كان متنه مخالفا للقواعد، وراويه كذابا، كـ: "الأربعين الودعانية"، وكـ: "نسخة علي الرضا" المكذوبة عليه. وهو مراتب: - منه:ما اتفقوا على أنه كذب، ويعرف ذلك بإقرار واضعه، وبتجربة الكذب منه، ونحو ذلك. - ومنه:ما الأكثرون على أنه موضوع. والآخرون يقولون: هو حديث ساقط مطروح، ولا نجسر أن نسميه موضوعا. - ومنه:ما الجمهور على وهنه وسقوطه، والبعض على أنه كذب.انظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث-للذهبي (ص: ٣٦)

(٦٦) هو الحديث الذي لا يروى إلا من جهة المتهم بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة من الشريعة، أو رواه من عرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي.انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث،لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ص: ٣٠٥).

(٦٧) شرح اللؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والمتون (١١/ ١١)مؤلف الأصل: حافظ بن أحمد بن علي الحكمي (المتوفى: ١٣٧٧هـ)الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير. تاريخ النشر: الاثنين، ٢٤ محرم، ١٤٣٦ - ٠٥:٤٥

http://shkhudheir.com/scientific-lesson/ ١٤٨٦٩٣٥٦١٧

(٦٨) وهذا القول للشيخ بدر بن محمد البدر العنزي، ينظر:موقعه على الشبكة العنكبوتية

https://albader١.wordpress.com/ ٢٠١٤/ ١٠/ ١٦/ معنى-قول-الحفاظ-فلان-يسرق-الحديث

(٦٩) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، للشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل (٢٣٤).